أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

توصيات للحالة المصرية
تجارب النجاح وتجارب التعثر في دول أوروبا الشرقية

نموذجا بولندا وأوكرانيا

نادين عبد الله

باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات

وباحثة دكتوراه بجامعة جرونوبل بفرنسا

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

توصيات للحالة المصرية
تجارب النجاح وتجارب التعثر
في دول أوروبا الشرقية

نموذجا بولندا وأوكرانيا

نادين عبد الله

باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات

وباحثة دكتوراه بجامعة جرونوبل بفرنسا

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

قائمة محتويات

مقدمة: ٣

أولا: الإصلاح الدستوري وتوزيع السلطات: ٤

١- طبيعة النظام السياسي ومدي ترسخه مجتمعيا: ٧

٢- طبيعة المعارضة السياسية وتغلغلها المجتمعي: ٨

ثانيا: إصلاح مؤسسات الدولة وترسيخ دولة القانون: ٩

أخيرا: توصيات خاصة بالحالة المصرية: ١٢

١- الجمعية التأسيسية للدستور: ضرورة صياغة نظام سياسي متوازن فيه سلطة تنفيذية قوية: ١٢

أ- تبني نظام سياسي رئاسي أو شبه رئاسي به سلطة تنفيذية قوية: ١٣

ب تبني نظام سياسي ذو ضوابط وظيفية واضحة لا تداخل بين سلطاته: ١٣

٢- السلطة التنفيذية: أولوية الإصلاح المؤسسي وبناء الدولة: ١٤

٣- البرلمان: ضرورة سن تشريعات إصلاحية سريعة: ١٤

٤- القوى السياسية: أهمية تحقيق التوافق السياسي المرجو: ١٥

الأشكال البيانية: ١٥

شكل بياني رقم(١) يوضح الإستقطاب الجغرافي، ١٩٩٤ــ ٢٠٠٤ (٪) ١٥

شكل بياني رقم(٢)يوضح الإستقطاب الجغرافي في برلمان ٢٠٠٦ . . . . . ١٥

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٥٣٨ / ٢٠١١

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمه:

المتابع لعمليات التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية يمكنه استخلاص نتيجة واحدة وهي نجاح أغلب دول أوروبا الشرقية في موجتها الأولى - والتي بدأت في نهاية الثمانينيات- (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر.. إلخ) في مقابل تعثر دول الموجة الثانية - التي بدأت مع الألفية الثانية- (صربيا، أوكرانيا، جيورجيا.. إلخ). ولعل أبلغ مثال على ذلك هو التجربة الأوكرانية التي شهدت مفارقة غريبة متمثلة في فوز فيكتور يانكوفيتش في انتخابات ٢٠١٠ النزيهة، علما بأن إندلاع الثورة البرتقالية فى ٢٠٠٤ كان يهدف إسقاطه وإنهاء حكمه. ففي انتخابات ٢٠٠٤ تقدم اثنين من المرشحين الرئاسيين: فيكتور يانكوفيتش "مرشح النظام"، وفيكتور يوشينكو "مرشح المعارضة" أو مرشح "الثورة البرتقالية" فيما بعد. ونشبت احتجاجات ضخمة نظمها أنصار يوشينكو فيما عرف "بالثورة البرتقالية"، عقبها أزمة سياسية وقرار تاريخي للمحكمة الدستورية العليا بإعادة الجولة الثانية للانتخابات بعد التزوير الذي شهدته هذه الأخيرة لحساب يانكوفيتش. وهنا فاز يوشينكو، مرشح الثورة البرتقالية، وخلق هذا الفوز توقعات كبيرة بأن أوكرانيا ستنهي عقودا من السلطوية وتبدأ في بناء دولة ديمقراطية حقيقية، وهو ما لم يحدث. ولعل أبلغ دليل على ذلك هو نتيجة انتخابات ٢٠١٠، والتي لا تعني سوى أن الشعب ذهب بمحض إرادته إلى الصناديق الانتخابية واختار العودة إلى النظام القديم.

فلما تعثرت أوكرانيا وغيرها من دول الموجة الثانية رغم نجاح مثيلتها في الموجة الأولى للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وعلى رأسها بولندا؟ وما هي الدروس المستفادة فيما يتعلق بالحالة المصرية؟

قد يكون من المفيد للإجابة على هذا التساؤل عرض أهم محددات النجاح والفشل في تجارب التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية وفقا لما حدده عدد من محللي العلوم السياسية المختصين بهذا الشأن، وهي كالتالي:

١. الإصلاح الدستوري وشكل توزيع سلطات الدولة.
٢. بناء مؤسسات الدولة وإصلاحها بما يحقق تعزيز فاعلية هذه المؤسسات، وهو أمر يتأثر على الأقل جزئيا بمدى نجاح العامل الأول.
٣. القدرة على تفعيل المنافسة السياسية والمحاسبية.
٤. مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والإنجازات الاجتماعية.
٥. إصلاح الإعلام ودوره في بث الثقافة الديمقراطية.
٦. طبيعة القيادة السياسية ومدى إيمانها بقواعد اللعبة الديمقراطية.[١]

(1) Grzegorz Ekiert, Jan Kubik and Milada Anna Vachudova, Democracy in the Post-Communist World: An Unending Quest?, East European Politics and Societies, 2007; 21; 7, The online version of this article can be found at: http://eep.sagepub.com

وبناء على هذه المحددات اخترنا اثنين منها وهي:

١. الإصلاح الدستوري وتوزيع سلطات الدولة.
٢. تأسيس دولة القانون وإصلاح مؤسسات الدولة وفاعليتها، بحيث نقوم بعرضها بشكل مقارن وأكثر تفصيلا بين دولتين من دول الموجة الأولى والثانية في أوربا الشرقية، وهما بولندا وأوكرانيا. أما عن معايير اختيار هذه المحددات فهي:

أ. مدى ثقلها وتأثيرها على تعثر التجربة الأوكرانية مقارنة بتجارب دول أوروبا الشرقية الناجحة وعلى رأسهم بولندا.
ب. وجود ما يقابل هذه المحددات في التجربة المصرية بشكل أو بآخر، علما بأننا سنركز في مقارنتنا على التجربة الأوكرانية بدرجة أكبر من نظيرتها البولندية بهدف التعلم من أخطاء الأولى بغية عدم تكرارها.

أولا: الإصلاح الدستوري وتوزيع السلطات:

من المؤكد أن أهم ما ميز دول شرق أوروبا هو التوافق على كيفية إدارة العملية الانتقالية وقواعد التحول نحو الديمقراطية بأسلوب واضح وشفاف غير ملتبس فيه. فقد حسمت أغلبية هذه الدول كل القضايا الخلافية فيما ما عرف بتقليد مفاوضات "المائدة المستديرة". وقد ضمت هذه الأخيرة كلا من قوى النظام الشيوعي القديم والقوى الثورية الجديدة، وأسفرت على إقرار حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية بل والتعديلات الدستورية اللازمة لإدارة عملية الانتقال نحو نظام ديمقراطي جديد بيسر وسلاسة.[٢] وفي هذا الإطار باتت الإصلاحات الدستورية "تحصيل حاصل" لهذه الاتفاقات ولعل أبلغ دليل على ذلك هو الاكتفاء بنتائج هذه المفاوضات واعتبار الإتفاقات الناجمة عنها بمثابة دستور أو عقد اجتماعي جديد في حد ذاتها كما حدث في دولة المجر ١٩٩٠.[٣]

ونفس الوضع بالنسبة لبولندا التي دشنت فيها هذه الاتفاقات قواعد اللعبة الجديدة ولكن عبر خطوات إصلاحية شديدة الحذر. فقد تبنت مفاوضات "الطاولة المستديرة" مبدأ "الإصلاح التدرجي"، الذى يحل فيه الجديد محل القديم بشكل متدرج وليس "دفعة واحدة"، وفقا لمعطيات الواقع التي جعلت من المستحيل إجراء تعديلات دستورية جذرية في ضوء قوة النظام القديم وسيطرته الفعلية على كل من المجتمع ومقاليد الاقتصاد. فاكتفت بولندا مثلا ـ والتى تعتبر اليوم من أكثر دول أوروبا الشرقية استقرارا وتقدما ـ بتعديل دستور عام ١٩٥٢ تعديلات بسيطة تسمح بعقد انتخابات برلمانية مقيدة وليست حرة ١٠٠٪ بناء على الاتفاق. وفى ١٩٩٤، أقر البرلمان دستورا صغيرا ينظم العلاقة بين السلطات، ولم تتم الموافقة على

(2) Jarosaw Ewiek-Karpowicz Piotr Maciej Kaczyñski, Assisting Negotiated Transition to Democracy, Lessons from Poland 1980–1999, Institute of Public Affairs, http://www.isp.org.pl/files/ 170956 335409086850011618613 54.pdf , p27
See also: Helga A. Welsh, Political Transition Processes in Central and Eastern Europe, Comparative Politics, Vol. 26, No. 4 (Jul., 1994), pp. 379-394

(٣) مقابلة مع بالينت ماجيار، وزير التعليم السابق وعضو المائدة المستديرة في المجر عن تحالف الديمقراطيين الأحرار،.مركز التحول الديمقراطي بالمجر، يناير ٢٠١١

الدستور الجديد والنهائى لبولندا إلا فى عام ١٩٩٧، حيث تم إقرار نظام سياسي برلماني ـ رئاسي متوازن السلطات، حقق الفاعلية الوظيفية للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وبالتالي ضمن إستقرار البلاد. [٤]

أما أوكرانيا، فلم تؤد فيها التعديلات الدستورية التي عقدت إثر "الثورة البرتقالية" في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلا إلى تعظيم مشكلات علاقات السلطات بعضها ببعض. وقد نتج عن هذه التغييرات إنشاء نظام برلماني رئاسي شبيه أسميا بالنظام البولندي ولكنه يختلف عنه فيما حمله من تداخل للسلطات على النحو التالي: تأسيس تحالف رسمي من الفصائل البرلمانية له حق ترشيح رئيس مجلس الوزراء وتقديم اقتراحات لترشيحات عضوية مجلس الوزراء (رغم حق البرلمان في الموافقة أو رفض تشكيل الحكومة من قبل رئيس الوزراء)؛ حق مجلس الوزراء في المساءلة الرسمية لرئيس الجمهورية، إلى جانب اعتماد رئيس الوزراء على تأييد الأغلبية في البرلمان؛ حقوق موازية للمبادرات التشريعية لكل من مجلس الوزراء والرئيس: فمن حق الرئيس إصدار مراسيم إلزامية؛ وله دور مباشر في تعيين وزراء الدفاع والخارجية، على الرغم من حق البرلمان في عزل هؤلاء الوزراء. [٥]

ومما سبق يتضح أن هذه التعديلات لم تحقق الهدف منها وهو المتمثل في ضمان مساءلة الرئيس وإعادة التوازن إلى دوره في مقابل دور باقي مؤسسات الدولة، بل أخلت بالقواعد الطبيعية لصناعة نظام متوازن وحكومة ذات فاعلية وظيفية. وهو الأمر الذي حذرت منه لجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا التابع للاتحاد الأوروبي، حين اكدت على أن التداخل الواضح في الاختصاصات في عدد من الأحكام سيؤدي بطبيعة الحال إلى صراعات سياسية لا لزوم لها، وبالتالي تقويض التدعيم اللازم للسيادة القانون في البلاد. [٦]

بالطبع لم يعر البرلمان الأوكراني أي اهتمام لهذه الانتقادات فكانت النتيجة كارثية من حيث تدخل السلطات وأثرها السياسي فيما بعد كما سنري لاحقا.

ولكن ما الذي دفع إلى إجراء تعديل دستوري به هذا القدر من العوار فيما يتعلق بتداخل السلطات بين الرئيس والبرلمان؟

في حقيقة الأمر يرجع ذلك إلى كون هذه التعديلات جزء من المفاوضات السياسية التي أدت إلى تكرار الجولة الثانية لانتخابات ٢٠٠٤ حيث أجبر النظام القديم ذات القواعد المجتمعية الراسخة يوشينكو إلى تقديم تنازلات دستورية رئيسية أضعفت السلطة الرئاسية وقوضت الجهود اللاحقة لسيطرة السلطة التنفيذية،[٧] فأعطت بالتبعية فرصة لترعرع "حزب السلطة" **Party of Regions** داخل البرلمان. وهو أمر ازدادت وتيرته لاحقا بسبب تهالك شعبية وبالتالي شرعية "تحالف الثورة البرتقالية" **BYut and Our Ukraine Blocs**.

---

(٤)المعهد البولندي للشئون الدولية ومنتدي البدائل العربي للدراسات،الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي http://afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=51: الثورة- المصرية- والتجربة- البولندية- في- التحول- الديمقراطي &Itemid=141

(5) Jan Pieklo, Ukraine's Orange Revolution: A Missed Opportunity?, in Democracy Delayed: Obstacles IN Political Transition, Democracy Reporting International (DRI) and EUROPEUM, October 2011, p21, http://www.democracy-reporting.org/publications/country-reports/egypt/report-28-october-2011.html

(6) Ibid, p21

(7) Lucan A. Way and Steven Levitsky, Why "Democratic Breakthroughs" often fail to create democracies: Modes of Transition and the Prospects for Democratic Change, http://www.sais-jhu.edu/sebin /m/j/lucan-way-background.pdf

فلم يعني فوز يوشنكو بأي حال من الأحوال حصوله على شرعية مجتمعية كاملة، ففي الجولة الثانية للانخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، رفض مناهضي الثورة البرتقالية من ناخبي يانكوفيتش، والذين يعبرون عن ٤٤٪ من الناخبين قبول شرعية يوشنكو، في حين رفض جمهور ناخبي يوشنكو من أنصار الثورة البرتقالية، والذين نجحوا بالكاد على الحصول على أصوات نحو ٥٢٪ من الناخبين، قبول احتجاجات وتظلمات المعارضين لهم من مخيم يانكوفيتش. وإذا كان من الممكن اعتبار هذا الوضع نتيجة طبيعية لأي معركة انتخابية بها فائز وخاسر، إلا إنه في الحالة الأوكرانية لا يمكن اعتبارها كذلك بسبب الإستقطاب الجغرافي الواضح والمرتبط بالهوية بين ناخبي الدوائر البرتقالية وغير البرتقالية، حيث حصل يوشنكو على أغلبية أصوات المناطق الغربية بجانب العاصمة كياف فحين حصل يوشنكو على أغلبية المناطق الشرقية. وهي وضعية قريبة من الانتخابات الرئاسية التي تم إجرائها في ١٩٩٤ والتي جلبت ليونيد كوتشما الى السلطة كما هو موضح في الشكل البياني رقم (١).[٨]

مما لاشك فيه أن النزعة القومية في المنطقة الغربية، والتي نقصد بها "المطالبة بالسيادة السياسية على أساس ادعاء التمايز الثقافي" كانت عاملا رئيسيا في نجاح عملية التعبئة وتماسك الحركة المعارضة أو حركة مخيم الثورة البرتقالية. وهذه النزعة القومية كانت الأقوى في المناطق الغربية للدولة الأوكرانية لأن هذه الأراضي لم تكن جزءا من الإمبراطورية الروسية أو الاتحاد السوفيتي حتى الحرب العالمية الثانية، بعكس المناطق الشرقية التي لا تزال مرتبطة بالثقافة السوفيتية بل وتشعر بارتباط طبيعي بروسيا.[٩] وجدير بالذكر أن القواعد الاجتماعية المؤيدة ليوشينكو أو القواعد المكونة للثورة البرتقالية هي بالأساس من جيل الشباب خاصة من الحركة الطلابية Poraبورا، هذا بالإضافة إلى صغار رجال الأعمال من الطبقة المتوسطة الذين نشأوا خاصة في العاصمة كياف Kiev في ظل الانفتاح الاقتصادي النسبي الذي شهدته أوكرانيا مؤخرا، وهي قواعد اجتماعية تتحرك وفقا لحلم أو مطلب واحد وهو نظام سياسي ومجتمعي أكثر انفتاحا على النحو "الأوروبي". أما القواعد المؤيدة ليانكوفيتش فهي بالأساس مكونة من الأوليجاركية الصناعية المستفيدة من سياساته الاقتصادية التي تحقق لهم نوع من الاحتكار الاقتصادي بجانب قواعد عمالية لا بأس بها مستفيدة من نفس هذه السياسات التي تعود عليهم بمكاسب اقتصادية.[١٠]

ولكن ماذا كانت نتيجة هذا التعديل الدستوري المعيب؟

١. **مزيد من الأزمات السياسية وعدم الاستقرار:** فكانت النتيجة هي حل البرلمان مرتين والتهديد بحله للمرة الثالثة خلال ٥ سنوات: ففي سبتمبر ٢٠٠٥، استقال عدد من وزراء الحكومة وأقال الرئيس يوشينكو رئيس الوزراء تيموشينكو. وفي الانتخابات اللاحقة في مارس ٢٠٠٦، أظهرت النتائج أن كتلة تيموشنكو BYuT الحاصلة على ما يقرب من ٢٢٪ من المقاعد أصبحت أكثر شعبية من كتلة أوكرانيا لنا "Our Ukraine" التابعة ليوشينكو والحاصلة على ما يقرب

(8) Dominique Arel, Why and How It Happened: Orange Ukraine Chooses the West, but Without the East, University of Ottawa, p36, available on: http://www.ukrainianstudies.uottawa.ca/pdf/ISBN803_x1_Do.pdf

(9) Dominique Arel, Why and How It Happened: Orange Ukraine Chooses the West, but Without the East, op.cit, p43

(10) Taras Kuzio, Nationalism, identity and civil society in Ukraine: Understanding the Orange Revolution, Communist and Post-Communist Studies, Vol 30 (2010), available on: http://www.frishberg.com/political/kuzio/recent/Nationalism,%20identity%20and%20civil%20society%20in%20Ukraine%20-%20Understanding%20the%20Orange%20Revolution.pdf

من ١٤٪ من المقاعد. وبالتالي جنبا إلى جنب افتقرا إلى الحصول على ما يكفي من الأصوات لتشكيل أغلبية. وانتهى الأمر بتولي يانكوفيتش التابع لحزب المناطق Party of Regions والحاصل على ما يقرب من ٣٢٪ من المقاد البرلمانية برئاسة الوزارة [١١]. بالطبع لم يستمر هذا الوضع طويلا، ففي إبريل ٢٠٠٧، أصدر الرئيس يوشينكو مرسوما بحل البرلمان، وتولت تيموشنكو رئاسة الوزارة ثانية. وللمرة الثالثة ازدادت المطاحنات بين الحزبين، فهدد يوشينكو في ٢٠٠٨ بحل البرلمان للمرة الثالثة إن لم تتشكل حكومة جديدة.[١٢]

٢. **صعوبة تحقيق التوافق على الإصلاحات المنشودة:** وقد أدت الخصومة إلى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات التشريعية وخطوات تحقيق اللامركزية في صنع القرار، وطريقة استبدال البنية التحتية الاجتماعية السوفياتية، والحد من سلطة الأوليجاركية الصناعية ودورها في السياسة. فقد عانت أوكرانيا من الصراع المستمر بين الرئيس ورئيس الوزراء والبرلمان بطريقة دفعت إلى الجمود السياسي، وضعف التشريعات الإصلاحية وقلتها. كما جعلت من الصعب تنفيذ الإصلاحات الإدارية المطلوبة. [١٣]

وفي أواخر عام ٢٠٠٥، بدت أوكرانيا مأزومة سياسيا، وهجر المواطنين السياسة بعد ان فقدوا ثقتهم في نخبتهم التي بدت في أعينهم أكثر اهتماما بمصالحها الذاتية عن تقديم الصالح العام والإصلاح الديمقراطي.

وفي إطار ما سبق ربما يكون من المفيد الإشارة إلى إنه في التجربتين البولندية والأوكرانية فرض النظام القديم، التي لا زالت قوته الواقعية مترسخة مجتمعيا، شروطا تهدف تقليص قدرة القوى الجديدة ـ التي اضطرت لقبول مفاوضات لابد وأن تنتهي بوضع منتصر/منتصرwin win situation. وفي هذا الإطار، لا يمكن فهم هذه الوضعية فهما كاملا إلا من خلال عرض سريع لطبيعة النظام السياسي وشكل المعارضة والسياق التاريخي التي دارات في فلكها هذه المفاوضات، وذلك على النحو التالي:

١- طبيعة النظام السياسي ومدي ترسخه مجتمعيا:

نتكلم في بولندا عن نظام سياسي سلطوي Authoritarian Regime يمثله الحزب الشيوعي الحاكم ذي القبضة الأمنية المحكمة على المجتمع والمدعوم من الاتحاد السوفيتي، بل والذي يعتبر امتداد طبيعي لسياساته. ويختلف ذلك عن الوضع في أوكرانيا حيث يصنف النظام السياسي القائم في البلاد منذ استقلال أوكرانيا في بداية التسعينيات بالنظام النصف سلطويSemi- Authoritarian Regime (كحال أغلب دول الموجة الثانية للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية)، أو بالنظام المهجن Hybrid Regime والذي يجمع في طياته بعض سمات النظام التسلطي وبعض سمات النظام الديمقراطي بحيث يعطي رغم سلطويته مساحات لحرية الحركة للفاعلين المجتمعيين والسياسيين المعارضين له، كما كان

---

(١١) يوشينكو بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤ ورث لمدة عام برلمان سنة ٢٠٠٢ الذي حققت فيه كتلة أوكرانيا لنا Our Ukraineالتابعة له ما يقرب من ٢٤.٥٪ من المقاعد البرلمانية واعتبرت اكبر كتلة حصلت منفردة على هذة النسبة من المقاعد في مقابل حصول كتلة من أجل أوكرانيا المتحدةFor United Ukraine المؤيدة للنظام والتي تضم حزب المناطق Party of Regions على ما يقرب من ١٢٪ من المقاعد.

(12) Jan Pieklo, Ukraine's Orange Revolution: A Missed Opportunity?, in Democracy Delayed: Obstacles IN Political Transition, op.cit, p21-22

(13) Ibid, p22

الحال في نظام مبارك في مصر،[١٤] وبالتالي سهلت هذه الوضعية اللجوء إلى استراتيجية الإطاحة به دفعة واحدة في أوكرانيا من خلال اقتناص مساحات التحرك الممنوحة من قبل النظام والتكتل في شكل حركة ثورية دفعت مرشح بعينه لخوض الانتخابات الرئاسية في مقابل مرشح النظام. اما في بولندا، فنظرا لإحكام النظام السلطوي بقبضته الأمنية على المجتمع، والتي تأكدت بعد فرض قانون الطوارئ منذ ١٩٨٢ وتحول "حركة تضامن" Solidarity إلى ما يشبه الحركة السرية الموجودة "تحت الأرض"، لم يكن من الممكن اتباع إستراتيجية الإطاحة بالنظام القديم دفعة واحدة ـ كما كان الحال في أوكرانيا ـ بل بالأحرى ضرورة خلخلته بشكل متدرج عن طريق توجيه ضربات متلاحقة تكسب فيها المعارضة "أرض جديدة" تدريجيا. وجدير بالذكر أن السياق التاريخي للتجربة البولندية كان له تأثيرا كبيرا على نجاح عملية الانتقال الديمقراطي وتمكين القوى الجديدة. بالطبع نقصد بذلك تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٨٩ وضعف القوى الرئيسية المدعمة للنظام تبعا لذلك، غير أن هذا "العامل الخارجي" الميسر لم يكن من الممكن أن يفضي إلى الإطاحة بالنظام القديم من دون وجود "عامل داخلي" رئيسي تمثل في وجود بديل سياسي للنظام بعد إسقاطه، بديل سياسي تعبر عنه معارضة لها قواعد مجتمعية راسخة، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى النقطة التالية.

٢- طبيعة المعارضة السياسية وتغلغلها المجتمعي:

نجحت حركة تضامن عشية الإضراب العام الذي شل البلاد في ١٩٨٩ ودفع النظام القديم إلى التفاوض مع ممثلي حركة تضامن في إحداث ديناميكية "نحن" مقابل "هم"، والمقصود بها لم شمل المجتمع بدوائره وتركيبته الاجتماعية المختلفة وجعله كتلة واحدة في مقابل النظام الحاكم. وفي هذا الإطار نشير إلى وجود لاعبين رئيسيين شكلا قوام هذه الديناميكية في مواجهة النظام الحاكم: حركة تضامن (التي وصل عدد أعضائها في ١٩٨٩ إلى ١٠ مليون عضو) والكنيسة الكاثوليكية بقواعدها الاجتماعية الراسخة. وقد نجحت حركة تضامن في تكوين شبكات واسعة من النقابات العمالية والطلابية بجانب الإنتلجنسيا الفكرية المعارضة، بحيث جمع قطاع كبير منها "الفكر الكاثوليكي" ليس باعتباره عقيدة دينية فحسب ولكن بالأكثر باعتباره هوية قومية في مواجهة حزب شيوعي مرتبط بالاتحاد السوفيتي.١٥ وقد ساعد هذا التكتل المجتمعي المتمثل في حركة تضامن بالأساس في تغيير الشروط المفروضة من قبل النظام القديم في إطار مفاوضات المائدة المستديرة التي افضت إلى تعديلات دستور ١٩٥٢، والتي لم تمنح لتضامن سوى حق المنافسة على ٣٥٪ فقط من مقاعد مجلس النواب في انتخابات البرلمان ١٩٨٩. فقد نجحت الحركة في اقتناص هذه الفرصة الصغيرة ببراعة حين استطاعت السيطرة على جميع مقاعد مجلس النواب الممنوحة لها، بل الاستحواذ على كل مقاعد مجلس الشيوخ. وبالتالي، لم يتمكن الحزب الحاكم من تشكيل الحكومة، وتم تنصيب تاديوش مازوفيتسكي كأول رئيس وزراء حر منتمي لحركة تضامن في أغسطس ١٩٨٩. ومنذ هذه اللحظة بدأت الكفة تميل تدريجيا نحو قوى المعارضة. وهذا يعني إنه بفضل تكتلها نجحت في تغيير الشروط "المجحفة" التي فرضها عليها النظام القديم وبدأت في إحلال الجديد مكان القديم بشكل تدرجي أفضى إلى

(14) Larry Diamond, "Thinking about Hybrid Regimes," Journal of Democracy, Vol 13, April 2002, pp 21–36.

(١٥) لمزيد من المعلومات حول تكوين حركة تضامن وديناميكية "نحن" مقابل "هم" انظر:

- Maryjane Osa, Solidarity and Contention: Networks of Polish Opposition, University of Minnesota Press, 2003
- Michael H Bernhard, The Origins of Democratization in Poland: Workers, Intellectuals, and Oppositional Politics, 1976-1980, New York: Columbia University Press, 1993

تغييره بشكل كامل مؤخرا. وأهم من ذلك، نجحت حركة تضامن أيضا في تقديم نفسها كبديل سياسي للسلطة القائمة، بديل قادر على توحيد أغلب القوى المجتمعية حوله ومتفق على أن بولندا لابد وأن تكون جزء من أوروبا المتقدمة والديمقراطية. أما المعارضة البرتقالية في أوكرانيا فلم تنجح في إحداث مثل هذه الديناميكية المجتمعية التكتلية في مواجهة النظام الحاكم بل ظلت منقوصة الشرعية في إطار استقطاب جغرافي عززه تنازع وانقسام "هوياتي"، وهو أمر لم تنجح في تطويره لصالحها ـ كما سنشير لاحقا- رغم سيطرتها الفعلية على كل مقاليد الحكم ـ بعكس الحال في بولندا. وقد افضت هذه الوضعية إلى فشل قوى الثورة البرتقالية في أن تقدم نفسها باعتبارها بديل سياسي حقيقي ذات قواعد مجتمعية كافية لشرعيته، وهي حالة عززتها المطاحنات التي سيطرت على مخيم "الثورة البرتقالية" بين الرئيس يوشينكو ورئيسة الوزراء تيموشينكو.

ثانيا: إصلاح مؤسسات الدولة وترسيخ دولة القانون:

يتوقف إصلاح مؤسسات الدولة وضمان فاعليتها بشكل يرسخ دولة القانون ويحقق الشفافية إلى خمس إصلاحات مترابطة: الإصلاح الدستوري الذي يحقق توازن في توزيع سلطات الدولة، إصلاح النظام البرلماني والتشريعي، الإصلاح القضائي، الإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد. وهوما نجحت فيه بامتياز دول الموجة الأولى في أوروبا الشرقية، حيث قامت بإجراء إصلاحات مؤسسية جذرية تنهي هيمنة النظام القديم فكريا وإداريا. فقد استطاعت كل من بولندا والتشيك إجراء تغييرات واضحة في طريقة عمل مؤسساتها بداية من القضاء والشرطة إنتهاء بالمؤسسات الخدمية من صحة وتعليم.. إلخ. وقد سعت هذه الدول إلى إجراء عمليات جراحية بداخل هذه المؤسسات بهدف إعادة هيكلتها فعليا، والتي تمثلت بالأساس في عمليات تطهير واضحة لهذه المؤسسات من القيادات القديمة الفاسدة وإحلال قيادات جديدة مكانها والعمل على تدريبها بشكل مكثف. بالطبع اختلفت حدة عمليات التطهير من دولة إلى أخرى فكانت العمليات التطهيرية أكثر ثورية في التشيك مقارنة ببولندا مثلا، ولكن ظل المبدأ قائما ومطبقا واختلفت فقط حدته ومعاييره.[١٦]

وهو الأمر الذي لم تنجح فيه أغلب دول الموجة الثانية للتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وعلى رأسها اوكرانيا. فقد شهدت هذه الأخيرة بعد الثورة البرتقالية تقدم واضح في مجال الحريات، بالذات فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تعددية وسائل الإعلام وإعطائها مزيد من الحرية والاستقلالية، وترعرع المجتمع المدني، إلا أن هذه المكاسب تم تقويضها بسبب انخفاض ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة: فثقة الشعب الأوكراني في نظامه السياسي عشية الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٠ لم تتعد ثقته في رئيسه السابق يوشينكو.

فمن المؤكد أن التجربة الأوكرانية عرفت مفارقة كبرى تمثلت في ميلاد نخبة جديدة متمثلة في حكومة الثورة البرتقالية، تعمل بداخل مؤسسات تسير وفق نهج النظام القديم وغير قادرة على إصلاحها. وكانت أبرز مظاهر الفشل المؤسسي التي افشلت بدورها مساعي ترسيخ دولة القانون وإعمال الشفافية هي التالية:

---

(١٦) أنظر كتاب عملية التحول: التجربة التشيكية

، http://4democracy .files. wordpress. com/2011/03/ transformace_ar.pdf

١. **استمرار اختلال المؤسسة الأمنية وبالأكثر القضائية:** فقد احتفظتا بالكثير من عادات الحقبة السوفيتية، ولم يعرفا محاولات جدية أو منهجية من قبل الحكومة البرتقالية للعمل على إصلاحهما وإعادة هيكلتهما.١٧ وظل النظام القضائي هو الحلقة الأضعف في الدولة الأوكرانية: فقد اعتبر من اكثر المؤسسات فسادا واتسم بغياب المهنية بسبب خضوعه للتأثيرات السياسية والتجارية، وبالتالي فإن أي محاولة لإرساء دولة القانون يعني الالتزام بمساعي جادة لإصلاحه ولو بأسلوب راديكالي.[١٨]

٢. **الفشل في مكافحة الفساد وإعمال الشفافية:** تعتبر هذه المشكلة شديدة الخصوصية بالنسبة لأوكرانيا بسبب ماضيها السوفيتي لا سيما في ضوء الإصلاحات البطيئة التي عرفتها البلاد منذ استقلال أوكرانيا في ١٩٩١. ولم ينجح يوشينكو في الوفاء بوعوده في مكافحة الفساد والحد من سيطرة اوليجاركية صناعية بعينها على الحياة الاقتصادية. وفي حين شهدت البلاد تحسنا طفيفا في مؤشرات الفساد وفقا لمنظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠٠٥، تغير كل شيء بحلول عام ٢٠٠٧، بحيث سجلت معدلات من الفساد أسوأ في بعض الحالات مما كانت عليه البلاد في عهد سلفه ليونيد كوتشما. وفي ٢٠٠٩ احتلت أوكرانيا وفقا للوكالة الدولية لمكافحة الفساد المركز ١٤٦ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر الفساد.[١٩] ومن أكثر الأمور التي أدت إلى تفاقم الفساد هو عدم إصدار تشريعات كافية لمكافحتها والتهاون في محاكمة قضايا الفساد الكبرى، بل وفي بعض الأحيان التعامل مع بعض الفاسدين من النظام القديم.[٢٠]

ونشير هنا إلى أن أحد أهم التحديات التي واجهت دول أوروبا الشرقية تتعلق بالقدرة على تحقيق انفتاح اقتصادي يفضي إلى خصخصة الموارد في الوقت الذي لابد وان يحقق فيه التغيير السياسي كل حقوق المواطنة بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بطريقة أكثر وضوحا، نتكلم هنا عن تحدي إدارة عملية خصخصة جذرية وشفافة تفضي إلى إصلاحات اقتصادية بنيوية ولكنها تراعي في نفس الوقت الآثار الاجتماعية الناجمة عنها عبر آليات لاحتوائها. وقد دفع هذا التحدي بعض البلاد الشرق أوروبية، خوفا أو بسبب عدم القدرة على مجابهة هذه الآثار الاجتماعية، السقوط في فخ "الإصلاحات الاقتصادية الجزئية" التي تنتج مستوى ضعيف من التوازن الاقتصادي ـ الاجتماعي.[٢١] وقد سقطت أوكرانيا في هذا الفخ بامتياز، وهو ما عززه عدم قدرتها على القيام بإصلاحات مؤسسسية جذرية تبدأ بمعالجة الفساد، بجانب عدم قدرتها على الفكاك من ارتباط الاقتصاد الأوكراني بالاقتصاد الروسي، لا سيما في ضوء الاستقطاب المجتمعي السائد (بين القسم الشرقي المرتبط بروسيا والقسم الغربي المرتبط بأوروبا) وعدم قدرة القوى التي وصلت إلى الحكم التأثير فيه. وجدير بالذكر أن تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي الجذري في بولندا

(17) Adrian Karatnycky, Ukraine's Democracy Woes in Perspective, January 28, 2011, http://www.acus.org/new_atlanticist/ukraines-democracy-woes-perspective

(18) A Reform Program for a New President of Ukraine, proposals for Ukraine: 2010- Time for Reforms, Independent International experts Commission, Kyieb 2010, p23, http://www.icps.com.ua/files/articles / 55/58/PfU_ENG.pdf

(19) Ibid p25

(20) Andy Ignatov, From Eastern Europe, Lessons for Egypt's newborn democracy, 7 January 2012, http://www.opendemocracy.net/andy-ignatov/from-eastern-europe-lessons-for-egypt%E2%80%99s-newborn-democracy

(21) Grzegorz Ekiert, Jan Kubik and Milada Anna Vachudova, Democracy in the Post-Communist World: An Unending Quest?, op.cit

المعروفة بـ"العلاج عن طريق الصدمة" والذي أدى إلى انخفاض المعدل الحقيقي للرواتب بنسبة ٢٠٪ وراتفاع حجم البطالة،[٢٢] تم احتوائه من جهة بفضل الضخ الغربي للإعانات الاقتصادية، ومن جهة أخرى بسبب تكتل المجتمع في أغلبيته لتحمل هذه الآثار الاجتماعية بغية تحقيق حلم "العودة إلى أوروبا".

وهنا يثار التساؤل الآتي: ما هي أسباب فشل النخبة الأوكرانية في إحداث الإصلاح المؤسسي المرجو؟

مما لاشك فيه أن أزمة الهوية التي يعاني منها المجتمع وانقسامه بشكل واضح بين الجزء الشرقي المؤيد لیانكوفيتش وحيث المؤيدين للنظام القديم ذي الاتجاهات الموالية لروسيا والجزء الغربي المؤيد "للثورة البرتقالية" ذات التوجهات الليبرالية الموالية لأوروبا لعب دورا في تصعيب عملية الإصلاح بشكل عام، ولكن يمكن ان نرجع فشل الإصلاحات المؤسسية إلى الآتي:

١. **إضعاف الدولة وسلطتها التنفيذية:** التحدي الأول لكل تجارب التحول الديمقراطي يتعلق بتحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في بناء الدولة وتقويتها في الوقت الذي يجب فيه أيضا تفكيك أدواتها القمعية غير العادلة.٢٣ وهي المشكلة التي وقعت فيها أوكرانيا حين أضعفت من سلطات الرئيس في مواجهة البرلمان، الأمر الذي مثل تحدي كبير أمام قدرة السلطة التنفيذية على بدء واستكمال الاصلاحات الكبرى، فقد ترك كل إصلاح موضوعا للتفاوض مع ممثلي المجموعات البرلمانية، الأمر الذي حد من فاعلية الحكومة وجعلها ببساطة غير قادرة على استكمال بل وريادة مهامها الإصلاحية.٢٤

فلماذا نجحت إذن دول أوروبا الشرقية في موجتها الأولي رغم تبنيها نظام برلماني يضعف من السلطة التنفيذية في مواجهة التشريعية؟

نعتقد أن إجابة هذا السؤال يمكن أن تتمثل في عنصرين أساسيين:

- أن قرار الانتقال إلى النظام الجديد بكل ما يعنيه ذلك من "عمليات جراحية" بالذات على المستوى المؤسسي كان قد تم الاتفاق عليه في مفاوضات "المائدة المستديرة"، والتي كانت بدورها جزءا من تحول النظام العالمي بالمعني الواسع بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.
- نعمت دول أوروبا الشرقية في موجتها الأولى في أغلب الأحيان بمؤسسات ذات بنية تحتية قوية بالمعني المهني، وكانت المشكلة هي فقط تحويلها عقيديا، وبالتالي كانت عملية الإصلاح أسهل لأن السيطرة السياسية للحزب الشيوعي على هذه المؤسسات لم تصاحب تخريب لمهنيتها. وهو أمر احتمل وجود نظام برلماني لا تكون الغلبة فيه للسلطة التنفيذية. وتختلف هذه الوضعية مع أوكرانيا، وأبلغ مثال على ذلك مؤسساتها القضائية غير المهنية وتفشي الفساد في كل مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة إلى سلطة تنفيذية قوية تمكنها من تنفيذ الإصلاحات بفعالية أكبر وأسرع، وهو أمر لا يتحقق إلا بتعزيز الدولة وليس إضعافها.

٢. **ضعف التشريعات الخاصة بالإصلاحات وعلي رأسها تلك الخاصة بمكافحة الفساد:** فالمقولة المتداولة في أوكرانيا والتي تؤكد ان القوانين جيدة لكنها لم تنفذ ليست صحيحة. فعلى العكس

---

(٢٢) كتاب عملية التحول: التجربة التشيكية، ص ٨٧

http://4democracy.files.wordpress.com/2011/03/transformace_ar.pdf

(23) Ibid

(24) Andy Ignatov, From Eastern Europe, Lessons for Egypt's newborn democracy, op.cit

من ذلك، التشريعات الجديدة التي سنها البرلمان كانت فقيرة وقليلة جدا، بل وسيطر عليها في بعض الأحيان الثقافة السوفيتية السلطوية السابقة التي تخللت العديد من القوانين الجديدة. ٢٥ وهي عملية عززها فشل مخيم الثورة البرتقالية المتطاحن بداخله في الحد من الاستقطاب الجغرافي الذي تعاني منه البلاد والذي ينعكس بشكل واضح على تشكيلة الأحزاب داخل البرلمان. وهو الأمر الذي لم يتبدل بحلول الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٦ حيث لم يتغير التوزيع الجغرافي للأصوات في الانتخابات البرلمانية بل فازت نفس الأحزاب التي دعمت يوشينكو في عام ٢٠٠٤ أوكرانيا لنا Our Ukraine، الحزب الاشتراكي Socialist Party، وكتلة تيموشينكو BYut في المناطق الغربية نفسها، وبالمثل، فازت تلك القوى التي دعمت يانكوفيتش في عام ٢٠٠٤ حزب المناطق Party of Regions، الحزب الشيوعي Communist Party في المناطق الشرقية٢٦. ويوضح هذا الوضع الشكل البياني رقم (٢).

٣. **النخبة "الفاشلة"**: من المؤكد أن "حكومة الثورة البرتقالية" تتحمل قدرا كبيرا من المسئولية لما آلت إليه أحوال بلادها. فكما أشرنا كانت صراعاتها الداخلية جزءا أساسيا في ضياع فرصة التحول الديمقراطي والنجاح المؤسسي، إلى الحد الذي وصل به مجتمع بغى الانفتاح السياسي إلى درجة الإغتراب السياسي، فقد هجر المواطنون سياسة شعروا إنها أصبحت لا تعبر سوى عن مصالح ضيقة لنخبة متطاحنة بداخلها.

وكانت نتيجة هذه الأسباب الثلاثة عقد إصلاحات مؤسسية صورية غيرت بعض الأشخاص ولم تغير منهج الإدارة والفكر الحاكم قط. ويرجع ذلك على الأقل جزئيا إلى عدم قدرة حكومة الثورة البرتقالية إجراء "عمليات تطهيرية" تنهي السيطرة المؤسسية للنظام القديم. فمعظم المحللين السياسين وصفوا نظام يوشنكو بإنه فقط "نسخة مطورة" من النظام القديم، تغير فيه "اللاعبون" ولم تتغير فيه قواعد "اللعبة" قط.

أخيرا: توصيات خاصة بالحالة المصرية:

للأسف تشهد المرحلة ما بعد الثورية في كل من أوكرانيا ومصر سمات متشابهة نخشى ان تتنهي بنا إلى نفس المصير. فرغم اختلاف النخبة التي تولت الحكم بعد الثورة في الدولتين لم تختلف النتائج قط. فالسلطة التنفيذية المتمثلة في المجلس العسكري وحكوماته لم تحاول إجراء أي إصلاحات مقنعة لمؤسسات دولة على حافة الانهيار. وفي هذا الإطار، وبناء على التحديات التي واجهتها الحالة الأوكرانية والتي افضت إلى تعثر التجربة برمتها، نقدم التوصيات التالية:

١- الجمعية التاسيسية للدستور: ضرورة صياغة نظام سياسي متوازن فيه سلطة تنفيذية قوية:

من خلال تعثر الخبرة الدستورية الأوكرانية وما نتج عنه من آثار سيئة على مسيرة التجربة برمتها، يمكن أن نوصي الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، والتي ستتولى مهمة تحديد شكل النظام الجديد، بالآتي:

(25) A Reform Program for a New President of Ukraine, proposals for Ukraine: 2010- Time for Reforms, Independent International experts Commission, op.cit, p25

(26) Paul D'Anieri, Societal Divisions and the Challenge of Liberal Democracy in Ukraine, 2007, available on: http://www.ditext.com/danieri/5.html

أ- تبني نظام سياسي رئاسي أو شبه رئاسي به سلطة تنفيذية قوية:

كما رأينا أضعفت أوكرانيا إثر "الثورة البرتقالية" في ٢٠٠٤ من سلطات الرئيس في مواجهة البرلمان الأمر الذي مثل تحديا كبيرا أمام قدرة السلطة التنفيذية على الشروع في الاصلاحات الكبرى حيث ترك كل إصلاح موضوعا للتفاوض مع ممثلي المجموعات البرلمانية، وهو ما حد من فاعلية الحكومة وجعلها ببساطة غير قادرة على استكمال مهامها الإصلاحية. بالطبع، لا يمكن تحمل نتائج مثل هذه الأوضاع في مصر حاليا. فمصر "ما بعد الثورة" تواجه تحديات أساسية متمثلة بالأساس في انهيار مؤسسات الدولة من جهة (وهي وضعية شبيهة بأوكرانيا) وانخفاض معدلات التنمية من جهة أخرى. ولذلك لابد أن يكون اختيارنا للنظام السياسي الأنسب قائم على فرضية مدى قدرته على إجراء إصلاحات مؤسسية سريعة لكل أجهزة الدولة بداية من المؤسسات الأمنية والقضائية والإعلامية، وإنتهاء بالمؤسسات الخدمية كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى قدرته على تفعيل بناء تنموي متكامل يستطيع النهوض بالبلاد اقتصاديا وتحقيق العدالة الاجتماعية. بديهيا، تتطلب مواجهة هذه التحديات - كما كان الحال في أوكرانيا- وجود سلطة تنفيذية قوية ومستقرة وهو ما توفره النظم ذات الطبيعة الرئاسية. فهذه النظم من جهة، لا ترهن المهام الإصلاحية لصاحب السلطة التنفيذية بمفاوضات الكتل البرلمانية وموافقتها، ومن جهة أخرى، تحرر السلطة التنفيذية من منطق الخوف من التصويت بسحب الثقة فى البرلمان والذي قد يهدد على المدى الطويل مشروعاتها بسبب حرصها على عدم إغضاب الكتلة البرلمانية لهذا الحزب أو ذاك. فنحن لا نملك فى هذه اللحظة الدقيقة من تاريخ مصر رفاهية أن يكون إصلاح مؤسسات الدولة رهنا لتوازنات القوى بين رئيس الحكومة والأحزاب الممثلة فى البرلمان كما هو الحال فى النظام البرلمانى أو البرلماني- الرئاسي. ويضاف إلى ذلك أن تراث الممارسة السياسية في مصر يستوجب بالضرورة أن ننزع إلى فصل السلطات، لا سيما وأن المشكلة الأساسية في ظل النظام السابق كانت كامنة في تداخلها بشكل فج، وهو أمر لا تعالجه النظم البرلمانية حيث الاندماج النسبي للسلطة التنفيذية والتشريعية.

ب- تبني نظام سياسي ذو ضوابط وظيفية واضحة لا تداخل بين سلطاته:

إقرار التعديل الدستوري الذي دفع إلى التداخل بين سلطات كل من رئيس الدولة يوشينكو ورئيسة الوزراء تيموشنكو في أوكرانيا كان خطأ أفضى إلى مطاحنات داخلية أدت إلى حل البرلمان من قبل الرئيس مرتين، وعرقلة مهام السلطة التشريعية التي تعذرت في إصدار القوانين الإصلاحية المنتظرة، وهي أمور - إن حدثت في مصر- سيكون لها نتائج وخيمة جدا على مستقبل تجربة التحول الديمقراطي الوليدة. ولذلك، وإنطلاقا من فرضيتنا المتعلقة بأهمية تعزيز دور السلطة التنفيذية، فإننا نرى إنه يتعين علينا في حالة تبني النظام شبه الرئاسي- وتجنبا لأخطاء التجربة الأوكرانية- وضع الضوابط الآتية لضمان الفاعلية والاستقرار السياسي:

- ضرورة وجود ضوابط محددة لحق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة، وذلك لضمان قدر من الاستقرار للحكومة القائمة يمكنها من تحقيق برنامجها ورؤيتها. وفي المقابل، يمكن تحديد صلاحية الرئيس أو السلطة التنفيذية في حل البرلمان وفقا لضوابط واضحة.
- وضع نصوص دستورية تحدد توصيفات وظيفية واضحة لسلطات كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة، حتى لا يحدث أي تضارب بينهما يهدد صفو العملية السياسية

والإصلاحية معا. فوجود رئيسيين - قد يتصارعوا فيما بينهما- هي وضعية غير مريحة لا نملك رفاهية تحمل تبعاتها في اللحظة الراهنة في مصر.

٢- السلطة التنفيذية: أولوية الإصلاح المؤسسي وبناء الدولة:

يذهب معظم الخبراء إلى ان عصب أي تحول ناجح نحو الديمقراطية يكمن في القدرة السريعة على الاستفادة من زخم "الثورة" من أجل إجراء إصلاحات مؤسسية جذرية، وهي الفرصة التي أضاعتها أوكرانيا بامتياز وتضيعها مصر حتى الآن، لكن بالطبع يمكن استرجاعها. وهو أمر يتطلب من الرئيس وحكومته المقبلة إعطاء الأولوية لإصلاح ٣ مؤسسات بعينها: المؤسسة الأمنية، والقضاء والإعلام الحكومي. وفي هذا الإطار ربما نتعلم من التجربة الأوكرانية أهمية ان يكون الإصلاح المؤسسي جذريا، بالذات فيما يتعلق بالمؤسسة الأمنية حيث الحاجة الماسة إلى إجراء "عمليات تطهيرية" تنهي السيطرة الفعلية لأنصار النظام القديم داخل هذه المؤسسات بل وتعمل على التصعيد السريع لكوادر أخرى مؤهلة.

٣- البرلمان: ضرورة سن تشريعات إصلاحية سريعة:

تهاون البرلمان الأوكراني في إصدار التشريعات الإصلاحية لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح فكانت النتيجة هي العودة إلى النظام القديم، وكي لا نصل إلى هذه النتيجة في مصر يتعين على البرلمان القادم إصدار حزمة التشريعات الآتية بأقصي سرعة وعلى نحو يحقق الأهداف التالية:

- **من أجل حكم رشيد وانتقال ناجح إلى الديمقراطية**: من ناحية، إصدار التشريعات ذات الصلة بإصلاح مؤسسات الدولة ومنها ثلاث مؤسسات رئيسية: ١. القضاء، من خلال إصدار قانون استقلالية القضاء الذي لم يصدر منذ قيام الثورة. ٢. الشرطة والإعلام المملوك للدولة، من خلال إصدار القوانين سريعة لإصلاح تلك المؤسسات. من ناحية أخرى، العمل على تنقية التشريعات التي تتسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان.
- **مجتمع مدني فعال**: إصدار قانون جديد لجمعيات المجتمع المدني أكثر ملاءمة للمعايير الدولية من السابق.
- **الاتصال الجماهيري**: لابد وأن يظل البرلمان على اتصال مع الحركات الشبابية الثورية والفاعلين في المجتمع المدني وخاصة النقابات المستقلة الجديدة من خلال قناة إتصال واضحة، وإلا ظل البرلمان في عزلة عن مطالب الثورة الملحة وفشل في إستكمال أهدافها.
- **العدالة الاجتماعية**: من ناحية، إصدار تشريعات مكافحة الفساد التي تهدف إلى مواجهة الفساد في مؤسسات الدولة. ومن ناحية أخرى، العمل على إصدار التشريعات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور. هذا بجانب ضرورة إصدار قانون الحريات النقابية الذي لم يصدر منذ ثمانية أشهر وهي أولوية ملحة جدا كذلك.

ولتحقيق ذلك لابد من إصدار تشريعات لإصلاح البرلمان ذاته لضمان فاعليته، وذلك من خلال العمل على تغيير اللوائح الداخلية التي تنظم عمل البرلمان، والتي تم تصميمها سابقا كي تناسب حكم النظام القديم الاستبدادي وحزبه الحاكم.

٤-القوى السياسية: أهمية تحقيق التوافق السياسي المرجو:

عانت أوكرانيا في فترة تحولها نحو الديمقراطية من نخب جديدة جاءت من قلب الثورة ولكنها لم تكن على قدر المسئولية كما سبق وان ذكرنا، وبالتالي لم يكن معيار النجاح هو "مدى ثوريتها" بقدر ما هو مدى قدرتها على التوافق وتحمل المسئولية. وربما يكون لتحقيق هذا التوافق أهمية بالغة في الواقع المصري ـ على الأقل ـ في إطار موضوعين رئيسيين:

- الإتفاق على كيفية إدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية وفقا لنقاط واضحة خاصة فيما يتعلق بتوقيت كتابة وصياغة الدستور.
- تحقيق التوافق بين القوى السياسية بجميع أطيافها حول معايير اختيار الجمعية التأسيسية للدستور وأعضائها، بالإضافة إلى ضرورة الإتفاق على القضايا الدستورية التي قد تكون موضع للخلاف بداخلها وعلي رأسها وضع المؤسسة العسكرية في الدستور، شكل النظام السياسي المقبل، هوية الدولة ووضع الحريات بداخلها.

الأشكال البيانية:

شكل بياني رقم ١ يوضح الإستقطاب الجغرافي، ١٩٩٤- ٢٠٠٤ [٪] (٢٧)

	1994		2004	
	Kuchma	Kravchuk	Yanukovych	Yushchenko
East	76	22	79	17
South	73	25	70	26
Left Bank	66	31	24	72
Kiev City	36	60	18	78
Right Bank	42	54	19	78
West	10	87	09	89
Ukraine	51	45	44	52

شكل بياني رقم ٢ يوضح الإستقطاب الجغرافي في برلمان ٢٠٠٦(٢٨)

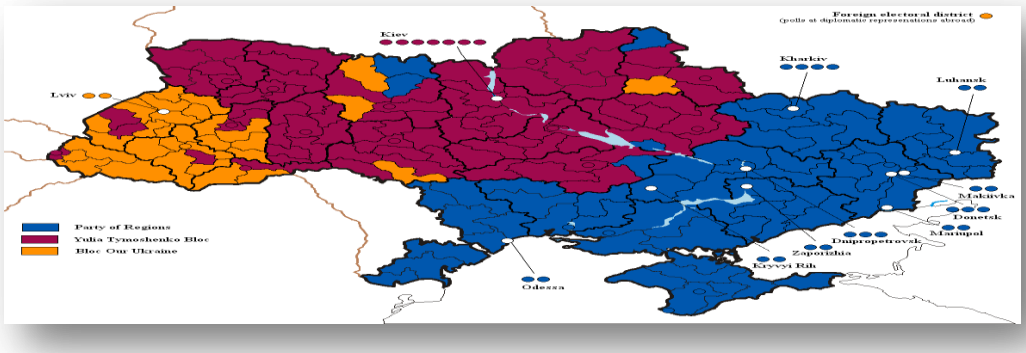

(27) Dominique Arel, Why and How It Happened: Orange Ukraine Chooses the West, but Without the East, op.cit, p52
(28) http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/3/3b/Wahlkreise_ukraine_2006_eng.png